http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2024) السنة الثامنة - الاربعاء (26) كانون الثاني 2011

لقاء جديد بين علاوي والمالكي لإنقاذ اتفاق الشراكة

العراقية تفقد ثقتها "تدريجياً" والأديب قلق من مجلس السياسات: ستكون دولتان في العراق

متابعة/ المدى

كشفت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني، أمس الثلاثاء، عن لقاء وصفته بـ"المهم" بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي خلال اليومين المقبلين لحسم الخلافات حول المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية والوزارات الأمنية، مؤكدة أن اللقاء سيبحث أيضا رفض المالكي مرشح العراقية لوزارة الكهرباء.

وقالت الدايني لـ"السومرية نيوز"، إن "الخلافات بين التحالف الوطني والقائمة العراقية حول المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية يتركز حول آلية انتخاب رئيس المجلس، هل سيكون داخل البرلمان أو داخل المجلس الوطني للسياسات"، مؤكدة "وجود خلاف حول تولي مرشح العراقية فلاح النقيب وزارة الدفاع".

وتدور خلافات بين القائمة العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود مسودة قانون مجلس السياسات الستراتيجية، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية أن تكون آلية الاختيار في مجلس النواب، الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن يكون في داخل الهيئة التي تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية والصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته وهل تكون صفته أمينا عاما أم رئيسا.

ودعت القائمة العراقية أمس الأول، إلى تشكيل لجنة لمراجعة اتفاقات مبادرة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني لحل المعضلات التي تواجه تنفيذ ما لم يتحقق منها، مشددة على ضرورة مراجعة تأخير إكمال تشكيل الحكومة وظهور إشكالات بين الكتل بشأن بنود الاتفاقات.

وأضافت الدايني أن "زعيم القائمة العراقية إياد علاوي سيعقد اجتماعا مع رئيس الوزراء نوري المالكي خلال اليومين المقبلين لحل تلك الخلافات"، مشيرة إلى أن "علاوي سيشدد خلال اللقاء على تولي فلاح النقيب وزارة الدفاع وحسم الوزارات الأمنية بأسرع وقت ممكن"، بحسب قولها.

وتابعت الدايني أن "علاوي سيستفسر عن عدم موافقة المالكي النهائية على مرشح القائمة العراقية زياد الذرب لوزارة الكهرباء، الذي لم يصل القائمة أي رد على ترشيحه حتى الآن"، واصفة اللقاء بـ"المهم لحسم تلك الخلافات".

من جهته، أبدى مستشار كتلة العراقية هاني عاشور مخاوف من الالتفاف على اتفاقات القادة السياسيين خلال قمتهم في أربيل في الثامن من تشرين الثاني الماضي في إطار مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني والتي قال أنها كانت بوابة تشكيل الحكومة الجديدة أواخر الشهر الماضي وخاصة ما يتعلق منها بتشكيل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية المرشح لرئاسته زعيم القائمة إياد علاوي.

وأشار عاشور في تصريح مكتوب تسلمته "إيلاف" إلى أن تلك الاتفاقات بحاجة الآن إلى مراجعة جديدة بعد مضي ٧٥ يوما من التوافق عليها لمعرفة ما تحقق منها وما تبقى لتسهيل وتسريع تحقيقه استكمالا لإنجاز مفهوم الشراكة الوطنية.

وأضاف عاشور أن تأخير إكمال تشكيل الحكومة وظهور إشكالات بين الكتل بشأن بنود الاتفاقات التي يستدعي الآن مراجعة الاتفاقات التي

تضمنت حينها ١٥ بندا أجمع عليها زعماء الكتل السياسية في أربيل

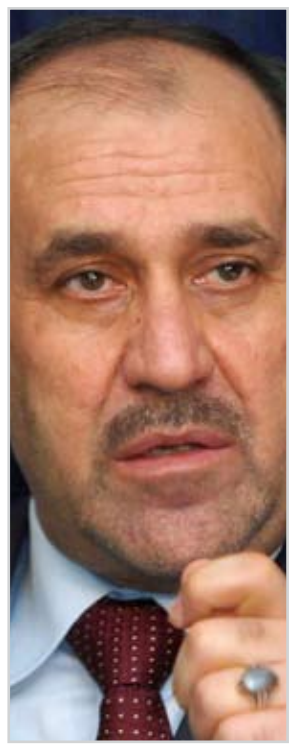

وكانت مفتاح تشكيل الحكومة وعقد جلسة البرلمان ومن ثم التصويت على الرئاسات الثلاث للجمهورية والحكومة ومجلس النواب.

لكن علي الأديب، وزير التعليم العالي القيادي في حزب الدعوة وائتلاف دولة القانون قال إن "موضوع تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا يصطدم بمعوقات دستورية".

وأوضح الأديب أن "المجلس الوطني للسياسات العليا رتب لأن يكون لعلاوي، لكن المشكلة تكمن في: هل يمكن أن يترأس علاوي مجلسا يكون رئيس الجمهورية عضوا فيه، وهو أعلى رأس في هرم الدولة؟ لا أعرف ذلك، ولكن يمكن تسمية علاوي بالأمين العام مثلا بدلا من رئيس المجلس، فرئاسته لمجلس يكون رئيس الجمهورية عضوا فيه مخالف للدستور"، مشيرا إلى أن "هذا الموضوع يجب أن يرتب بقانون".

وحول سبب عدم موافقة التحالف الوطني على التصويت داخل البرلمان على رئاسة علاوي للمجلس، قال الأديب إن "موضوع تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا يصطدم بعوائق دستورية؛ فكيف يصوت البرلمان على مجلس غير موجود أو مقر بالدستور العراقي، فهذا المجلس متفق عليه ضمن عملية سياسية وليست دستورية".

ونفى القيادي في كتلة دولة القانون أن "يكون هناك أي تنصل من اتفاقات وثيقة الإصلاح السياسي، وإنما هناك تباين في الفهم"، وقال إن "كتلة العراقية كانت تأمل أن يكون المجلس الوطني للسياسات العليا بمثابة رئاسة مجلس وزراء ثان إلا أن ذلك اصطدم بالواقع، إذ لا يمكن أن تكون هناك حكومتان في وقت واحد، وفي بلد واحد".

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي أكدت في الـ١٨ من كانون الثاني الحالي، أن رئيس الوزراء نوري المالكي أبدى موافقته "المبدئية" على تولي النائب زياد الذرب وزارة الكهرباء والنائبة لبنى رحيم إحدى وزارات الدولة"، مؤكدة في الوقت نفسه أنه في حال رفض المالكي تولي مرشحها فلاح النقيب منصب وزير الدفاع ستطالبه بإيضاح الأسباب، فيما أكد التحالف الوطني في حينها إن وزارة الكهرباء هي إحدى العقبات التي تقف أمام رئيس الوزراء نوري المالكي لتسمية الوزارات التسع المتبقية.

وكان مصدر سياسي مطلع كشف في حديث سابق نهاية الشهر الماضي، عن رغبة رئيس الوزراء نوري المالكي ببقاء وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي، والذي يشرف الآن على وزارة الدفاع في منصبه، وفيما أشار إلى أن زعيم القائمة العراقية إياد علاوي يرغب بأن تكون الدفاع من حصة وزير الداخلية الأسبق فلاح النقيب، أكد أن المالكي لا يقبل بشغل المنصب من قبل النقيب.

ويعتبر لقاء المالكي مع علاوي المزمع عقده هو الثالث منذ شهر كانون الأول الماضي حيث أعلن الجانبان عقب الاجتماع الأول الذي عقد منتصف شهر كانون الأول الماضي، عن توصلهما لآليات مشتركة حول انبثاق مؤسسات حكومية جديدة ومكملة لباقي مؤسسات الدولة، وشددا على أنهما سيعقدان لقاءات مشتركة حتى تشكيل الحكومة، فيما عبر الجعفري الذي استضاف الطرفين بمنزله عن دهشته لحجم التقارب السريع بينهما، فيما كشفا في لقاء آخر في السابع من كانون الثاني الحالي أن قانون مجلس السياسات أنجز خلال الاجتماع، وهو بحاجة لوضع اللمسات الأخيرة عليه قبل تقديمه للبرلمان.

البنك المركزي ينضم إلى فريق المعارضين..

مجلس القضاء الأعلى يصر على "سلامة" قرار الاتحادية

متابعة/ المدى

أعلن البنك المركزي العراقي، انتقاده لقرار المحكمة الاتحادية القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة الوزراء وليس برئاسة البرلمان، وبين أن ذلك يشكل خطرا على الأموال العراقية.

وقال البنك في بيان صدر عنه أمس إن "وضعنا تحت إشراف الحكومة بحسب قرار المحكمة الاتحادية يجعل أصول البنك في الخارج عرضة للمصادرة من الدائنين".

وأضاف البنك أن استقلاليته التي "ينص عليها القانون، كانت وما زالت الشيء الوحيد الذي يضمن عدم تعرض موارد العراق المالية في الخارج لإجراءات مصادرة من الدائنين الدوليين"، بحسب تعبير البيان.

وكانت المحكمة الاتحادية العليا أصدرت قرارا في ١٨ كانون الثاني الجاري يقضي بارتباط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي من بينها البنك المركزي برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب، وجاء القرار بناء على طلب لتبيان ارتباط الهيئات من مكتب رئاسة الوزراء مقدم إلى المحكمة الاتحادية في الثاني من شهر كانون الأول من العام الماضي.

من جهة أخرى، كشف عضو في التحالف الوطني عن "تضارب" بقرار المحكمة الاتحادية الذي أصدرته في ١٨ من الشهر الجاري، وقرار آخر في الموضوع ذاته كانت قد أصدرته المحكمة ذاتها عام ٢٠٠٦ بشأن ارتباط الهيئات المستقلة.

وقال بهاء الاعرجي، لوكالة كردستان للأنباء إنه "حصل على قرار صادر من المحكمة الاتحادية بالرقم ٢٢٨/ت/٢٠٠٦ بناءً على سؤال للجنة النزاهة في مجلس النواب السابق بشأن استقلالية هيئة النزاهة الذي تضمن بأن الهيئة مستقلة ولا يجوز لأي جهة التدخل بعملها".

وأوضح الاعرجي أن "قرار المحكمة الاتحادية الذي صدر عام ٢٠٠٦ تضمن التأكيد على أن هيئة النزاهة هي هيئة مستقلة بموظفيها وعملها لا يجوز لأي جهة التدخل بعملها وهي تخضع لرقابة مجلس النواب العراقي".

وتابع الاعرجي أن "المحكمة الاتحادية لا يمكن لها أن تصدر قرارا سبق وأن بتت به"، مشيراً إلى أن "قرار المحكمة الاتحادية بشأن ارتباط الهيئات المستقلة مخالف للدستور.

لكن المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى نفى أمس الثلاثاء، وجود تناقض في قرار المحكمة الاتحادية المتعلق بارتباط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء، وقرار سابق كانت المحكمة قد أصدرته عام ٢٠٠٦، مبينا أن قرار المحكمة لا رجعة فيه وهو واجب التطبيق.

وقال القاضي عبد الستار البيرقدار إن "قرار المحكمة الاتحادية بشأن ارتباط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء هو قرار متوافق مع النصوص الدستورية"، مشيراً إلى أن "هيكلية الدولة العراقية تتكون من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية و ما هو خارج عن هذه السلطات لا يعد من الدولة العراقية".

وأوضح البيرقدار أن "عمل الهيئات المستقلة خلال السنوات الماضية كان خطأً وبعيدا عن هيكلية الدولة العراقية"، لافتاً إلى أن "كل هيئة كانت تعمل وفقا لرؤيتها وبعيدا عن الهيكلية".

وتابع البيرقدار أن "قرار المحكمة الاتحادية أكد على أن ترتبط هذه الهيئات بهيكلية الدولة العراقية أي بمجلس الوزراء على أن يكون مجلس النواب يشرف على عملها مع مراعاة الاستقلالية في عملها".

وكانت مصادر إعلامية أشارت إلى أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي كان قد طلب من رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود، ترشيح ثلاثة قضاة بهدف اختيار احدهم لتولي رئاسة هيئة النزاهة خلفا للرئيس الحالي رحيم العكيلي.

إلى ذلك، قال عضو مجلس النواب السابق حسين الفلوجي إن ربط الهيئات المستقلة بالسلطة التنفيذية يؤكد الحاجة الوطنية لتعديل الدستور بصورة شاملة معتبرا أن القوى التي عطلت تعديل الدستور تتحمل مسؤولية تسييس قرارات المحكمة الاتحادية.

وأضاف الفلوجي لوكالة الصحافة المستقلة إن المتابع للكثير من قرارات المحكمة الاتحادية والتي صدرت بطلب من السلطة التنفيذية وآخرها القرار المتعلق بالهيئات المستقلة يمكن أن يخالجه شعور بان المحكمة منحازة بصورة واضحة إلى السلطة التنفيذية في تفسيراتها أو تأويلاتها لنصوص الدستور، رغم أن الدستور واضح في تأكيد أن نظام الحكم في العراق نيابي برلماني.

وعبر الفلوجي عن الاستغراب لصدور مثل هكذا تفسيرات من محكمة لم تلتزم بأن تكون مشكلة بموجب الدستور والذي أصبحت الوصية في تفسيره مبينا إن الغموض والالتباس في مواد الدستور ومن جميع النواحي هو السبب الرئيس في ظهور الكثير من الفجوات والاختلافات حول نصوصه، ما يعني أن موضوع تعديل الدستور وإحكام فقراته أصبح ضرورة ملحة من اجل بناء الدولة العراقية وفق أسس دستورية راسخة لا مجال للاجتهادات فيها..

وحمل الفلوجي مجلس النواب السابق مسؤولية الإخفاق في إجراء التعديلات الدستورية وفق ما نص عليه الدستور نفسه، إضافة إلى التأخر في إصدار القوانين المتعلقة بعدد من مواد الدستور والتي نصت على قيام البرلمان بإصدار قوانين لتوضيحها.

وأشار الفلوجي إلى إن الدستور كان واضحا في فصل الهيئات المستقلة عن السلطة التنفيذية،وجعل مجلس النواب رقيبا عليها فيما الحق هيئات معينة مثل الوقفين السني والشيعي بمجلس الوزراء مطالبا بضرورة الاستعانة بخبراء في القانون الدستوري من اجل تعديل نصوص الدستور وإحكام صياغتها بعد أن تتفق الأحزاب والحركات السياسية على مواضع الخلاف" ونجد أن على المحكمة الدستورية شرح ما جاء من مواد في الدستور لا تأويلها ولحين استكمال إجراءات تعديله، لذلك يجب أن تتوخى المحكمة روح الدستور والأساس الذي أنبنى عليه من كون جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي".

وكان المتحدث باسم القائمة العراقية، التي يتزعمها إياد علاوي كشف عن أن وزراء القائمة في الحكومة سيكون لهم موقف من قرارات رئيس الوزراء نوري المالكي المتعلقة بالهيئات المستقلة، مبينا أن المالكي لم يستشر الوزراء بقراراته التي اتخذها مؤخرا.

وقال حيدر الملا إن "كل ما اتخذه رئيس الوزراء نوري المالكي، من قرارات بشأن الهيئات المستقلة هي مخالفة للدستور"، مشيراً إلى أن "الوزراء في الحكومة لم يطلعوا على قرارات المالكي ولم يشاورهم الأخير بها".

وأوضح الملا أن "وزراء القائمة العراقية سيكون لهم موقف من تفرد رئيس المجلس بالقرارات"، منوهاً إلى أن "الوزراء لم يكن لهم علم باستفساره من المحكمة الاتحادية بشأن ارتباط الهيئات المستقلة".

وتابع الملا بالقول أن "هذا التفرد بالقرارات يعد انقلابا على الاتفاقات التي أبرمت بين الكتل السياسية ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني". وأوضح أن "الاتفاق الذي جرى بين الكتل السياسية قبيل تشكيل الحكومة تضمن إعداد نظام داخلي لمجلس الوزراء بسقف زمني"، لافتا إلى أن "هناك تأخيراً مقصوداً بعدم إعداد النظام الداخلي الذي يحدد المهام والمسؤوليات داخل مجلس الوزراء.

الكشف عن حالات تعذيب في سجن تابع لوحدة خاصة

نواب: المالكي لا يثق بأحد.. لذلك يقوي مركزه

متابعة/ المدى

قالت صحيفة لوس انجليس تايمز الاميركية انه يتم احتجاز المعتقلين من دون محاكمة ويتعرضون لسوء المعاملة في سجن المنطقة الخضراء الذي تديره وحدة خاصة الأمر الذي أثار مخاوف لجان التفتيش الرقابية بشأن حقوق المعتقلين.

فيما لم يتم الوفاء بوعود الإصلاح، حتى بعد حصوله على ما يبدو على المزيد من السلطة.

ويقول مسؤولون عراقيون ومصادر دبلوماسية أن قوة من الأمن الخاصة تحتجز المعتقلين في ظروف سيئة لأشهر من دون السماح لهم بالاتصال بمحامين أو أسرهم، بالرغم من تعهد رئيس الوزراء المالكي في العام الماضي بكبح جماح الوحدة. حسب الصحيفة.

واحتجز بعض المعتقلين في المركز، في مجمع مترامي الأطراف في وزارة الدفاع بالمنطقة الخضراء في بغداد، لمدة تصل إلى عامين، وفقا للمصادر، التي قالت إنهم يصلون مقيدين ويمنعون من ادعاءات الضرب والعنف الأخرى في أثناء التحقيق.

وقال مسؤولون عراقيون "يبدو أن الجهود الرامية إلى رصد السجن قد انتهت".

وقال مصدر دبلوماسي رفيع المستوى "لا يمكن للمحامين أو العوائل الوصول إليه، ولا يستطيع احد أن يذهب إلى هناك".

ويتم تشغيل السجن، المعروف رسميا باسم (معسكر الشرف) من قبل لواء بغداد ومكتب مكافحة الإرهاب العراقي، ليقف في قلب الجدل الدائر حول طبيعة الحكومة العراقية على وجه التحديد، في بلد مازال يشعر بفزع من تركة حكم صدام حسين، والى أي مدى يسمح لأي مكتب أو فرد باستخدام المزيد من القوة.

وأصبح لواء بغداد على وجه الخصوص مادة لمنتقدي محاولة المالكي لتمركز السلطة. وسرعان ما بدأ بعد فترة وجيزة من تأسيسه في عام ٢٠٠٨، باحتجاز المعتقلين، بما في ذلك شخصيات سياسية، في السجن المغلق بالمنطقة الخضراء.

ووضع اللواء تحت المزيد من الضوء في العام الماضي حين اكتشفت وزارة حقوق الإنسان سجنا سريا في قاعدة أخرى في بغداد يحتجز ٤٣١ معتقلا من الموصل، الذين قالوا أنهم تعرضوا للتعذيب من قبل المحققين. وأرسل المحققون من لواء بغداد إلى سجن المنطقة الخضراء، وفقا لبرقية السفارة الاميركية التي نشرتها صحيفة لوس انجليس تايمز.

فيما قالت وثيقة منفصلة أن اللواء "كان يقدم تقاريره مباشرة إلى مكتب رئيس الوزراء".

وفي نيسان حين سلط تقرير لوس أنجلوس تايمز، الضوء على السجن السري، قال المالكي انه لم يكن على علم به. وأمر بإغلاقه وتعهد بمعاقبة الجناة. كما وافق على تسليم سجن المنطقة الخضراء إلى وزارة العدل، ليكون مفتوحا لزيارات عائلات المعتقلين ومحاميهم.

واعترف المالكي بعد ذلك أنه كان من الممكن حدوث بعض الانتهاكات في "معسكر الشرف"، لكنه قال إن مكتبه ووزارة حقوق الإنسان اتخذا إجراءات صارمة.

ومع ذلك، فان مسؤولا عراقيا ومصدرا دبلوماسيا بارزا قالا إنهما تلقيا تقارير جديدة عن السجن، بما في ذلك مزاعم بالضرب والعنف.

وقال مصدر دبلوماسي رفيع المستوى، اشترط عدم الكشف عن هويته بسبب حساسية الموضوع إن "ظروف السجن سيئة جدا وهناك مزاعم بسوء المعاملة".

وبالرغم من أن الأوراق تشير إلى أن وزارة العدل هي المسؤولة عن المرفق، "لكن في الواقع، هي ليست، بل إن أولئك الذين يتحملون مسؤولية إدارته هم من قوات الأمن إلى حد كبير جدا".

فيما وصفه مسؤول أميركي وبرلماني عراقي سابق الذي زار السجن في الماضي بأنه حظيرة جاهزة مكونة من ٣٦ زنزانة تفوح منها رائحة الفضلات البشرية.

وقال إن المعتقلين كانوا يتكدسون بانتظام في زنازين بلا نوافذ مصممة لشخص واحد يوضع فيها ستة أشخاص على الأقل. ووفقا لاثنين من الرجال الذين كانوا محتجزين هناك في الربيع الماضي، يسمح للمعتقلين بالهواء الطلق كل يوم لمدة ٣٠ دقيقة، ويعاني معظمهم من الطفح الجلدي.

وقال مصدر دبلوماسي بارز واثنان من المسؤولين العراقيين أنهم يعتقدون أن مثل هذه الممارسات مستمرة.

ويقول المسؤولون العراقيون الذين شاهدوا الوضع انه "يساورهم القلق من فشل مكتب رئيس الوزراء لإصلاح الوحدات الخاصة".

وقال مسؤول عراقي إن "احد الاحتمالات هو أن المالكي ليس على علم بما يجري هناك لكي يقوم بتنفيذ الإصلاحات في السجن. وأضاف قد لا يكون على بينة من الممارسات والتفاصيل والإجراءات".

أما أنصار المالكي فيقولون إن رئيس الوزراء يحتاج إلى الحفاظ على السيطرة على البلد الذي لم تتوان الجماعات السياسية فيه عن اللجوء إلى العنف، وأنه يستخدم ما لديه من لواء بغداد وان منافسيه قد يفعلون الشيء نفسه لو كانوا في السلطة.

وقال عزت الشاهبندر، الذي يحظى بثقة المالكي. "أي واحد منا في مكانه سوف يفعل الشيء نفسه أو أكثر من ذلك،""فأنت تتعامل مع شركاء من ذوي الخبرة في المؤامرات والثورات والانقلابات، ويمكنني أن أؤكد لكم، انه لا يخفى عليه ذلك. وإلا كيف يمكنك التعامل معهم".

وكانت صلاحيات المالكي الواسعة واحدة من العقبات الرئيسة في طريق مغلق لمدة تسعة أشهر لتشكيل الحكومة بعد انتخابات آذار. واتفق الزعماء السياسيون، لوضع حدود على سلطات الأمن التي تمارس من قبل مكتب رئيس الوزراء. فيما سيرأس منافس المالكي إياد علاوي مجلسا جديدا للسياسات العليا.

لكن ميزان القوى لا يزال غير واضح. فلم يتم إقرار التشريعات لإنشاء هيئة علاوي الرقابية العليا، ووزراء الأمن لم يعينوا بعد.

وقال نائب عراقي "اعتقد أن المالكي يريد أن يحتفظ بالسيطرة على القوات المسلحة والأمن"، وأضاف "انه يشك بهم جميعا وهذه مشكلة".

ويقول مسؤولون عراقيون أنهم بالفعل يشهدون دلائل على أن الجهود المبذولة لرصد حقوق الإنسان بقوة قد تبددت. مع تولي وزير جديد لحقوق الإنسان الذي هو حليف وثيق للمالكي، وعمليات التفتيش الصارمة التي كشفت السجن السري في الربيع الماضي وبحثت مزاعم التعذيب داخل سجن المنطقة الخضراء قد تقلصت، وفقا لاثنين من المسؤولين العراقيين اللذين تحدثا شريطة عدم الكشف عن هويتهما.

فيما أعربت السفارة الأميركية وهيومن رايتس ووتش عن المخاوف من إمكانية شن حملة لاعتراض المفتشين وإخافتهم، مع تراجع نفوذ الولايات المتحدة بانسحاب آخر قوة لها العام الحالي. ومن المثير للشكوك هو انه لن يتم التسامح مع عمليات تفتيش صارمة ما لم يتمكن مجلس النواب الجديد من العمل على إقامة لجنة بتخطيط طويل الأمد لحقوق الإنسان للعمل في دور رقابي جديد.